

الواقع الاقتصادي للجزائر في ظل الإمبراطورية الثانية (1852-1870م)

The economic reality of Algeria under the Second Empire (1852-1870)

حورية عباس. Abbas Houria

جامعة البليدة 02

abbashouria563@gmail.com

تاريخ القبول: 12-8-2023

تاريخ الاستلام: 2021/12/ 19

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى الوقوف عند الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة (1852-1870م) التي كان فيها الإمبراطور "نابليون الثالث" عازما على إحداث تغييرات تمس القطاع الزراعي من خلال دمج مع أساليب زراعية حديثة وإدراج منتجات صناعية تحقق مكاسب مالية، أما القطاع الصناعي عملت على استغلال الموارد الطبيعية التي تحتكمها الجزائر وتصديرها للاستفادة منها والقطاع التجاري قوضته بجملة قوانين تعسفية جعلته في النهاية في خدمة مصالحها. وبفضل إقام الاقتصاد الرأسمالي باعتماد دعائم ووسائل مختلفة لتحقيق المصالح المادية للأقلية الأوروبية ومصالح المتروبول. في المقابل هذه السياسة الاقتصادية الإمبريالية الاستعمارية خربت الاقتصاد التقليدي للجزائريين وصعبت عليهم ظروف المعيشة من أجل إرضائهم لسلطانها وبالتالي تحقيق مشروعها الاستيطاني الاستعماري في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الجزائر، فرنسا، الأوضاع الاقتصادية، الإمبراطورية الثانية، الانعكاسات.

Abstract:

This research paper seeks to stand at the economic conditions that Algeria experienced during the period (1852-1870 AD), during which Emperor "Napoleon III" was determined to bring about changes affecting the agricultural sector by integrating it with modern agricultural methods and the inclusion of industrial products that achieve financial gains. The industrial sector worked to exploit and export the natural resources controlled by Algeria to benefit from them, and the commercial sector undermined it with a series of arbitrary laws that ultimately made it serve its interests. Thanks to the intrusion of the capitalist economy by adopting various means and means, the material interests of the European minority and the interests of the metropole were achieved. On the other hand, this imperialist colonial economic policy sabotaged the traditional economy of the Algerians and made difficult living conditions for them in order to subdue them to its authority and thus achieve its colonial settlement project in Algeria.

Keywords: Algeria, France, economic conditions, the second empire, repercussions.

1. مقدمة:

طُرأت تغييرات جذرية في وضعية الجزائر منذ أن قامت ثورة 1848م والتي نصّ دستورها في مادته 109 اعتبار الجزائر أرضاً فرنسية¹، لتتطور الأحداث أكثر حين يُنصب "لويس نابليون"² إمبراطوراً على فرنسا في 1852م، الذي كان عازماً على استحداث سياسة استعمارية فرنسية يسيّر بها المستعمرة، حيث حرّص من خلالها جعل بالجزائر إلى تحكّم إلى نظام اقتصادي يكون بخوض مغامرة الاقتصاد الرأسمالي الذي بدأت تظهر ملامحه في أوروبا خلال القرن 19م.³، حيث اتبع الإمبراطور سياسة جديدة تشجع حركة الاستيطان الرأسمالي ويكون ذلك بتنشيط القطاع الاستثماري بكلّ مجالاته وهذا من أجل تغيير الوجه الاقتصادي من شكله الزراعي الرعوي إلى شكله الصناعي والتجاري وإلى جانب تطوير القطاع الزراعي أيضاً⁴. ويكون ذلك من خلال جعل الأهالي يعملون في مجال الزراعة وتربية المواشي، أما المستوطنون وبسبب ذكائهم فعملهم يتركز في الغابات واستصلاح الأراضي، تطوير وسائل الري، إدخال محاصيل زراعية جديدة، ممارسة الصناعة⁵. فما هي الإجراءات التي اتخذتها الإمبراطورية الفرنسية الثانية من أجل إقحام الجزائر في محالب الرأسمالية؟ وكيف فُعلت تلك الأخيرة في اقتصاد الجزائر؟ ثمّ ما كانت انعكاسات ذلك على المستوطنين والأهالي الجزائريين؟

2. أوضاع الجزائر الاقتصادية العامة خلال الفترة (1852-1870م):

1.2 الزراعة:

توفرت الجزائر على مقدرات طبيعية تنوعت بين أراضي خصبة توزعت في «سهول متيجة وسهول عنابة ووهران، السهول الداخلية، الهضاب العليا...»⁶. ومع تنوع المناخ وتباينه من منطقة إلى أخرى ولد لنا محاصيل زراعية مختلفة، فإذا كانت المناطق الساحلية تصلح لزراعة البقول والحبوب؛ فإنّ المناطق الجبلية تصلح لزراعة الأشجار المثمرة، بينما نشاط الرعي فقد شغل الهضاب العليا والمناطق المرتفعة كالونشريس والأوراس⁷. وأمام هذه المعطيات كيف أصبحت مقدرات الجزائر الزراعية في ظل خمسين سنة من الاحتلال الفرنسي؟

سهلت القوانين والإجراءات الاستعمارية عملية مصادرة أراضي الجزائريين وجعلتهم يتحكمون في أجود الأراضي الزراعية، حيث سيطرت الإدارة الفرنسية خلال خمسين من احتلالها على ما يقارب 480.000 هكتار في حين فقد القبائل ما بين 40 إلى 85% من أراضيها⁸ الأمر الذي دفع بالأهالي إلى التمرّك في أراضي المناطق الجبلية والصّحراوية قليلة الخصوبة بعد طردهم⁹. ناهيك عن انعدام إمكانيات الري الحديثة، وفقدان الخبرة لاستخدام الوسائل العصرية والتمويل، مما انعكس سلباً على المحصول والمردودية في نصيب الفرد الجزائري من أرضه¹⁰.

سعت السياسة الرأسمالية الكولونيالية الاستعمارية تحويل الزراعة في الجزائر من هيكل زراعي موجه لتلبية حاجات غذائية محلية إلى هيكل زراعي موجه للخارج لتمويل السوق الرأسمالية الدولية¹¹، وهذا من أجل تحقيق أرباح من خلال تطور الإنتاج التجاري¹². وقد أوجدت لنا هذه السياسة قطاعين في الزراعة، أما القطاع الزراعي الحديث فهو للمستوطنين، الذي هيمن على أحصص الأراضي ومدّهم من الحكومة الفرنسية من حيث الأجهزة الحديثة والتمويل والمؤسسات المالية... وموجه في عمومها للتصدير¹³. في حين هناك قطاع تقليدي أو اقتصاد التّقوت، التي أراضيها فقيرة ووسائله بسيطة ومردوده ضعيف، لأنّ أغلب إنتاجه من المحاصيل المعاشية الموجهة للسوق الداخلية ذات التبادل الضيق والمحدود¹⁴. ولعلّ هذا ما يفسر لنا سوء دخل الفرد الجزائري مقارنة بدخل المستوطن الأوروبي الذي سعى بكل الوسائل لتحقيق الثروة على حساب السكان الأصليين.

ومن أجل خلق نوع من النمو الاقتصادي في الجانب الزراعي الخاص بالكولون، لجأت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع الشركات على الاستثمار في الجزائر وتكليف أصحابها القيام بأعمال الإنشاء والتعمير حتّى تخفف المصاريف على الدولة الأم، وقد وصلت عدد الامتيازات التي منحت للرأسماليين والشركات الاستثمارية في الفترة الممتدة ما بين (1850-1860م) حوالي 25000 هكتارا قدّرت مساحتها بأكثر من 50000 هكتارا¹⁵. كما وضعت عدة مشاريع لاستصلاح الأراضي وبناء السدود ومدّ الطرقات، حيث قامت المؤسسة العامة الجزائرية¹⁶ بمجموعة من الإنجازات¹⁷ تمثلت في منح القروض التي تحصلت عليها من الدولة بـ 5.25% وتحصل على نسبة 6 %، كما استحوذت على 89000 هكتار من أحواد الأراضي في ولاية قسنطينة وأقامت لها فروعاً في الجزائر ووهران، عناية¹⁸، كما نشطت شركة الهبرة في تجارب زراعة القطن وتطوير زراعة الأراضي الرطبة في مقاطعة وهران¹⁹، وعملت على تجفيف وسقي واستصلاح الأودية التي تقع ما بين آريزو ومستغانم، لكن تمت تصفيتهما بسبب بطء برنامجها الاستصلاح²⁰ واستطاعت الاستيلاء على 24100 هكتار منها 15.320 هكتار صالحة للحث²¹. في حين حصلت الشركة الجنيقية لوحدها وعد امتلاك 20000 هكتار في عام 1853م وبالفعل استولت على 12350 هكتار. وأخذت هذه السياسة امتداداً وتوسعا كبيرين فيما بين (1860-1871م) وحلّت محل الامتيازات المجانية عمليات الشراء بأسعار محددة²².

وعليه القطاع الاقتصادي الفلاحي الزراعي الأوروبي اعتمد على المؤسسات المالية بفعل ما تقدّمه من قروض، مما أدى إلى تضاعف استثماراتهم وتزايد أراضيهم الخصبة وتشجيع سياسة الزراعة الرأسمالية وهذه التغيرات التي طرأت في السياسة الزراعية خلال عهد الإمبراطورية الثانية وإن خدمت مصالحهم، فعلى العكس من ذلك بالنسبة للفلاح الجزائري ففي ظلّ هذه التحولات التي اعتمدت منح الأراضي للشركات أصحاب المال مع العمل بالعطاء المجاني للأرض للكولون أدت إلى حرمانه من أرضه وتحليه عن زراعته التقليدية مع قلة إنتاجه، وتحوله إلى أجير في أرضه "مدة 11 ساعة في اليوم

لكي يتقاضى عن كل ساعة عمل فرنكا واحدا (مليما)، وهو الأجر الرسمي الذي حددته لهم الحكومة الفرنسية²³ وهذا الذي انعكس سلبا على أوضاعه المعاشية.

ولما كانت السياسة الاستعمارية تهدف ربط اقتصاد الجزائر باقتصاد فرنسا لتحقيق تموين السوق الرأسمالية الدولية الذي يرتبط أساس بالتقدم الزراعي والصناعي، أكثر مشاريع الري بدءًا من 1854م من أجل معالجة مشكل الجفاف وتدعيم المنشآت الصناعية بما تحتاج من مياه²⁴، حيث بدأ المعمرون يطالبون بها لأنهم يدركون أنّ التطور الاقتصادي الزراعي مرتبط على الاستغلال الجيد للأمطار، وإذا كان سقوط المطر غير منتظم بالجزائر، فضروري التفكير في "مسألة الاستيلاء على المصادر المائية"²⁵ وذلك من خلال الاهتمام بالري وإنجاز سدود لسقي الأراضي الجافة والعمل على شق الترع وبناء الطرق وحفر الآبار وتخفيف الأراضي... وقد مُنحت امتيازات لاستغلال المياه لصالح الخواص وأصحاب المال التي تنوعت استثماراتهم بين منابع الشرب ومياه الوديان، ومن أمثلة ذلك نجد، استفادة "دولوي" « Deluy » و"لوساك" « Lussac » من منابع المياه بالعاصمة، ونفس شيء بالنسبة للمستفيد "سوجي لويس" الذي قام باستغلال القوة المائية لواد الكرمة...²⁶، أما في الأماكن التي يقطنها الكولون، وقد تمّ تشييد السدود والقنوات في إقليم التل والتي كان أهمها في عمالة الجزائر: سدود وقنوات الحمير والشلف، واد الفضة، واد سلي، واد بوسعادة وبورمي وفي عمالة وهران: سدود رأس مولا، الحناية، واد الأغلاق، واد ماغون، قنوات سهل الشلف، الصحاورية وأيضا في عمالة قسنطينة: سدود زرديزة، الرمل، قنوات الساحل وكريسه، تحويل بحيرة عبيدة إلى خزان مائي²⁷.

وفي العموم خلال الفترة الممتدة من 1849م إلى نهاية القرن التاسع عشر تمّ إنجاز سبعة سدود بحجم تجميع للمياه تصل إلى 65 مليون متر مكعب وبغلاف مالي تجاوز 11 مليون فرنك، أسهمت فيها السلطة الاستعمارية بحوالي 7150000 فرنك والباقي تكفلت به الشركات والبنوك الرأسمالية²⁸، أما في منطقة الجنوب تمّ اعتماد حفر الآبار الارتوازية التي كانت غنية بالثروة المائية وضُخّ عام 1861م آلاف الأمتار المكعبة خلال الدقيقة الواحد في وادي ريغ²⁹ وكان التركيز على الصحراء من أجل تكثيف إنتاج التمور للتصدير³⁰. وعموما قد أشارت إحصائيات 80 جوان 1865م إلى تحقيق فرنسا مبتها كما كيفا من وراء حفر الآبار جهة الجنوب التي وصلت: 47 بئرا في بسكرة وتقرت بمجمل طاقة 13287 متر مربع يوميا و24 بئرا تقليدية وجدت في واحات تقرت بطاقة إجمالية 994.4 متر مربع يوميا، 91 بئرا في إقليم قسنطينة يوفر يوميا 100 ألف متر مربع...³¹. وحُرّصت الإدارة الفرنسية أيضا على إنشاء الآبار الجوفية الكبرى والتي بلغ منسوبها حوالي 1500 ل/ثا وأهمها: آبار وادي ريغ بحوالي 5350 ل/ثا، آبار البيان حوالي 5000 ل/ثا، آبار جبال قسنطينة بمنسوب 176 ل/ثا منها 900 ل/ثا في الحامة، 400 ل/ثا في الفورشي بأم البواقي...³² وتُنوه هنا أنّ البرنامج المائي المخطط له كان لمصلحة المستوطنين وفقا لقانون 1851م، الذي سمح للمعمر ضخ المياه على حساب دوار كامل في حين حُرّم الجزائري فعل ذلك³³. ونتيجة لسياسة فرنسا المجحفة خرب القطاع

الفلاحي الجزائري في الوقت الذي تقدّمت الزراعة التجارية الاستعمارية، كما مكّن نظام الري عن طريق السدود خاصة في الشرق الجزائري من زيادة توسيع الأراضي الزراعية لصالح المستوطنين³⁴.

لقد استأثر الاستعمار الفرنسي بثلي الإنتاج العام للجزائر في قطاع الزراعة التجارية أو النقدية، حيث رأى الفرنسيون أنّ عقلية الفلاح الجزائري تميل إلى الإنتاج الزراعي الاستهلاكي، لذلك حاولوا توجيهه إلى إنتاجات أخرى ذات طابع تجاري في مقدمتها إنتاج الحبوب بأنواعه: الحبوب الشتوية (القمح بأصنافه اللين والصلب والشعير، الخرطال) والحبوب الصيفية (الذرة الصفراء دورها ثانوي)³⁵ فهو الغذاء الأساس للجزائريين والأكثر استهلاكاً قبل الاحتلال، ارتكزت عليه الزراعة الاستعمارية بعدما لقي "التسهيلات في مجال تصديره بموجب قانون الجمارك وبفعل حرب القرم التي استنزفت واردات القمح الروسي، وكذا إلغاء احتكار المخازن..."³⁶ وقد بلغت زيادة حقول القمح لسنة 1854م إلى 483.616 هكتار منها 96% من القمح الصلب، أما سنة 1860م فقد تمّ الاستحواذ على 9% من مجمل المساحات المخصصة لهذه الزراعة³⁷ وبزيادة الإنتاج ازدادت المطاحن عدداً وصلت إلى 232 مطحنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر³⁸، ولعلّ اتساع المساحة لمحصول القمح أدى في نهاية المطاف إلى تزايد إنتاجه حيث كان ينتج القمح اللين يذره الكولون في مساحة تبلغ 280.000 هكتاراً و 2000000 قنطار مقابل نصف مليون إنتاج الأهالي³⁹ وقد صدر منه عام 1867م حوالي 70148 قنطار بمبلغ 1725808 فرنك⁴⁰.

والملاحظ أنّ إنتاج الحبوب مردوده منخفض في أراضي الفلاحين الجزائريين حيث كان إنتاج مردود هكتار من القمح الصلب أقل بكثير من نصف ما يحصده المعمر أي ما يعادل 3.7 ق/ه من القمح الصلب و 4.6 ق/ه من الشعير⁴¹ ليزداد انخفاض مردودية إنتاج القمح أكثر خلال النصف الأول من القرن 19م بالنسبة للأهالي الذي بلغ إنتاجه سنوياً 4000000 قنطاراً من القمح و 5000000 قنطاراً من الشعير ولعلّ هذا التّديني في المردود يعود إلى استيلاء الكولون على أجود الأراضي الزراعية وامتلاك الجزائريين إلى أراض فقيرة الخصوبة. كذلك توسيع مساحات زراعة الكروم من قبل المستوطنين على حساب الأراضي الحبوب ودعمهم من قبل المؤسسات المالية لأنها تدّر أرباحاً كبيرة. وقد أسهمت قلة المساعدات المالية والتقنية للفلاح الجزائري⁴² وتواجد أراضي الأهالي في المناطق شبه الجافة أو الجافة، ومع عدم امتلاك إمكانيات الري الحديثة وقلة التمويل والدعم الفرنسي وضعف الخبرة التقنية⁴³ أدى إلى تديني الإنتاج. وفي العموم لاقت زراعة الحبوب الاهتمام من قبل الأهالي باعتباره المورد الزراعي الأساس كذلك الكولون عمل على توسيع المساحات المخصصة له؛ "لأنه القمح الجزائري عرف عالمياً بجودته إذ حبته جافة وكبيرة والشعير لا يقل عنه شأنًا من حيث مادته السكرية الجيدة مما جعله يتصدر الأسواق الخارجية وبيع بأثمان عالية"⁴⁴.

وقد أولى قطاع المستوطنين عناية بالمحاصيل الصناعية نظراً لحاجة الصناعة الفرنسية منها ولعلّ أهمها: القطن الذي تطور إنتاجه عن طريق وسائل الإعلام ثم شرح كيفية زراعته وجنيه، أماكنه المفضلة، مواسم زراعته وحصاده⁴⁵.

ووصل إنتاجه في 1854م إلى 507000 كغ، وفي عام 1857م بلغ 780000 كغ وهي نفس السنة التي احتلت فيها عمالة وهران المرتبة الأولى في الإنتاج، حيث غطت مساحة 90292 هكتار مقابل 75 هكتار في عمالة الجزائر، أما عمالة قسنطينة وصلت 522900 هكتار وما إن وصلت سنة 1858م حتى ارتفعت مساحة القطن بإقليم وهران إلى 108278 هكتار وإقليم قسنطينة 81424 هكتار، عمالة الجزائر 8078 هكتار هذا كله بسبب التشجيعات لزراعته من خلال جملة من مراسيم الإمبراطورية أهمها: مرسوم 16 أكتوبر 1853م، قرار 19 مارس 1859م، مرسوم 25 أبريل 1860م⁴⁶.

اهتم الكولون بزراعة التبغ باعتباره مادة تجارية واحتكروه لأنفسهم بواسطة نصوص قانونية منعت الجزائريين من زراعته دون ترخيص وهذا بسبب ما يدره من أرباح⁴⁷، وقد تم إدخال زراعته إلى الجزائر بدءا من سنة 1843م وزراعته كانت في تطور مستمر توزعت في المناطق الساحلية ومناطق الهضاب كبلاد القبائل الصغرى وبجاية، سهول عنابة، سكيكدة، متيجة، معسكر، تلمسان⁴⁸ وقد لاقى الدعم من قبل الحكومة العامة التي تكفلت بشراء المحصول عن طريق تجار التبغ، مما أدى في نهاية المطاف إلى ارتفاع عدد منتجي سنة 1857م إلى 3279 منتجا جزائريا ومعمر وحصدوا ما لا يقل عن 1494308 كغ من مساحات إجمالية قدرت بـ: 3749 هكتار⁴⁹ ودّر إنتاجه أرباحا وصلت 1300 فرنك⁵⁰، حيث مارسه قرابة 8000 فلاح من الأهالي وقرابة 2000 مستوطن أوروبي خلال (1875-1876م)⁵¹، وبعد 1858م ارتفع الطلب عليه وكان منتج منطقة سيدي بلعباس ذا جودة عالية نافس منتوجات الدول الأخرى في الأسواق الخارجية ووصل إنتاجه في 1856م إلى 700 قطار من الورق بقيمة 60000 فرنك فرنسي⁵². وعليه مكّن محصول التبغ دّر أرباح على المستوطنين طيلة عهد ازدهاره، ونسبة ضئيلة على المنتجين الجزائريين ولكن هذا التحسن لم يكن ليحسن ظروفهم المعيشية الصعبة ويسد رمق الحياة. على أنّ عصر التبغ انهار في 1860م بسبب مميزات المناخ الجزائري الذي تتميز لياليه بالبرد المتكرر مما تؤدي إلى موت النبتة، وعدم كثرة طلبه في الأسواق العالمية، راح المستوطن الأوروبي يبحث عن بديل ليعوّض خسارته فاكشف زراعة الكتان التي عرفت تطورا بدءا من 1862م وطبعا هذا الازدهار تلاشى بسبب قلة المياه. والمغزى هنا أنّ المستوطنين في الجزائر كان همهم الوحيد هو تشكيل الثروة بأي طريقة مستغلين في ذلك الدعم المادي والمعنوي للحكومة الفرنسية لهم، وهذا كله تكريسا لخدمة المشروع الاستيطاني الذي خطط له، لأنه بقاء الكولون بالمستعمرة ارتبط ارتباطا وثيقا بما تقدّمه الحكومة الفرنسية من ثراء لهذه الفئة وبما تحققه من محاصيل زراعية تجعلها تنافس الدول الأوروبية.

كما اهتم المستوطنون بمحاصيل زراعية أخرى كالخضروات لأهميتها في الأسواق الأوروبية أين توفر المناخ المعتدل بالمستعمرة الذي سمح بنضوج كثير من البقول والثمار قبل نضوجها في فرنسا وغيرها، حيث تباع بأثمان باهضة⁵³، وقد استثمروا فيها رؤوس أموال طائلة واحتكروا الأراضي السهلية "بلغت بـ: 1550 هكتار في نهاية القرن التاسع عشر

من أصل 2051 هكتار من المساحة المخصصة⁵⁴ وقد اشتغل في هذا النوع من الغراسة المبكرة عشرة آلاف نسمة، كلهم من العنصر الأوروبي خاصة منهم الإسبان⁵⁵، ولم يشارك الأهالي الجزائريين سوى بخمس الحمولة الخام ومثل هذه الزراعات ارتكزت عموما في على طول الساحل أين تتوفر التربة الرسوبية الخفيفة و سطوع الشمس الذي يساعد على نضج الثمار وكذا السدود الكثيرة المياه وقت الحاجة، ولعل أكثر المناطق الجزائرية إنتاجا للخضر هي تلك الأماكن قربا لموانئ التصدير⁵⁶. وأهم هذه الخضر نجد: البطاطا بنوعيها الهلاندي والبرطان وكانت تغرس بدءا من سبتمبر حتى شهر جانفي ومردود هذا الإنتاج كان يصدر نحو الخارج، أما المتأخر منه فبعضه يستهلك وبعضه الآخر يُستخدم للبذر. وقد بلغت تكلفة الغرس حوالي 350 فرنك لكل هكتار على أن المردود عرف تباينا، حيث يصل المردود في فصل الشتاء إلى 30 و 40 قنطار بينما يزيد في فصل الربيع من 50 إلى 80 قنطار والتي يتم التصدير منها سنويا 4.000.000 قنطارا⁵⁷. إلى جانب البطاطا عُرفت حضرات أخرى ك: الباندورة، القرعيات⁵⁸، البقوليات⁵⁹، الفاصولياء، البازلاء، الشمندر، الجزر...⁶⁰ وانتشرت بسبب أهميتها في السوق الفرنسية التي تصدر لها تسعة أعشار الخضر أين تقوم بإعادة تغليفها وتعليبها وتوزع على بلدان أخرى⁶¹، وتنمية مثل هذه الزراعات في الجزائر كان موجه بالدرجة الأولى إلى السوق الفرنسية ثم أسواق أوروبا لتحقيق الربح النقدي وتكريس فكرة ربط اقتصاد المستعمرة باقتصاد الوطن الأم.

زراعة الكروم الذي شهدت زراعته انطلاقة واسعة، حيث وصلت مساحته المزروعة 2036 هكتار في 1854م⁶² أما في سنة 1860 فقد عرفت ارتفاعا إلى الضعف تصل إلى 4632 هكتار وقدر الإنتاج بـ: 9926 لتر من الخمر و 5703 قنطار عنب المائدة⁶³ وما إن حلت سنة 1864 حتى بلغت 6567 هكتار⁶⁴. على عمالة وهران لوحدها قد وصلت المساحة فيها 2124 هكتار وإنتاج 9926 هكتولتر من الخمر و 5703 قنطار من عنب المائدة، وبعد ثلاثة أعوام وصلت المساحة المزروعة في كامل القطر الجزائري إلى 10273 هكتار⁶⁵. ولعل ارتفاع المساحات المخصصة لزراعة الكروم وارتفاع المردود لديه ما يبرره، إذ بحكم جودة الأراضي وملاءمة المناخ شجع الكولون على النشاط في مثل هذه الزراعة، ناهيك عن كون جل الإنتاج كان موجه نحو التصدير وهذا الحرص المستمر على توسيع مساحاته كان على حساب مساحات "الحبوب الذي تناقص إنتاجه"⁶⁶ وعلى حساب منتوجات أخرى كانت تسهم بطريقة ما في كسب القوت للفرد الجزائري، كما أنه هذا الاهتمام المتزايد لأجله إنتاج الكروم أفقد الجزائريين أراضيهم المتبقية وحول أغلبهم إلى "عمال بأجور بخسة في حقول الاستعمار"⁶⁷، وفي خضم هذه المستجدات التي طرأت على الحياة الزراعية في هذه الفترة "تحول اقتصاد الجزائر من قطاع تقليدي إلى الصناعة الرأسمالية"⁶⁸ أي الاهتمام بالمنتوجات التجارية التي من شأنها توفير رؤوس الأموال للمستثمرين والكولون.

والحكومة الفرنسية لم تتوان في استغلال كل ما يوفر لها الثروة فأولت اهتماما بزراعة الأشجار المثمرة التي ارتبطت زراعتها بالمناطق الجبلية والفحوص المحيطة بالمدن الرئيسة (وهران، معسكر، تلمسان، المديّة...) ⁶⁹ والتي من أنواعها:

أشجار التين الذي كثر إنتاجه في المناطق الجبلية في عمالة قسنطينة (القبائل الصغرى والأوراس) وهي زراعة بسيطة مقارنة بوسائل ومساحات المستوطنين، وقد كان الأهالي في دائرة بجاية يستهلكون جزء منه والجزء الآخر تتم مقايضته أو بيعه مقابل أموال زهيدة في الأسواق الأسبوعية. أما الكولون فقد كان يصدر إنتاجه إلى أوروبا خاصة المتواجد في دائرة بجاية والبلدية المختلطة فج مزالة الذي امتاز بالجودة العالية⁷⁰.

كما انتشرت أشجار الحوامض باعتبارها أحد المحاصيل التجارية التي شجعت السلطة الاستعمارية على غرسها بدءاً من 1850م وذلك لتلاءم الظروف الطبيعية لإنتاجها، حيث توفرت المياه والحرارة والتربة الجيدة⁷¹، سهولة المواصلات من أماكن الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك، قرب موانئ التصدير إلى الخارج التي كان أهمها: ميناء الجزائر، ميناء عنابة، ميناء سكيكدة...⁷². وقد حرص الاستعمار الفرنسي على إدخال كل أنواع الحمضيات: التشينة، المندرين، الكليمونتين، الليمون⁷³ الذي اشتهرت بها سهول المحمدية ومستغانم، غليزان، سكيكدة، عنابة، بجاية واحتكرت سهول متيجة جلّ المساحات المخصصة لمثل هذه الزراعة إذ استحوذت على ثلثي الإنتاج الإجمالي للبلاد⁷⁴ وفي هذا الصدد قال أحد ضباط الاحتلال: "كنا فيلقا من 8 آلاف جندي في مدينة البلدية، وكان كل واحد منا يأكل ويفسد معدل 50 برتقالة في اليوم الواحد، مما يجعل معدل ما نستهلكه 400 ألف برتقالة يوميا، وعندما انتقلنا تركنا تلك الأشجار لم يبد عليها أي أثر فعلناه وقد شاهدت في مدينة البلدية تنظيما يفوق تنظيم التشجير في أوروبا"⁷⁵ ولعلّ هذه الوفرة في الإنتاج تعود كما قلنا آنفا لتوفر الظروف الطبيعية من جهة، والظروف المادية من جهة أخرى التي احتكرها الكولون محققا من خلالها العملة الصعبة لنفسه وللخزينة الفرنسية.

أما أشجار الزيتون التي تطورت وازدهرت زراعته بعد خمسينيات القرن التاسع عشر، وهذا بسبب الاهتمام والدعم المادي الذي السلطات الفرنسية لهذا المنتج، حيث بلغ عدد أشجاره 9 ملايين منها 4 ملايين للمسلمين و3 ملايين للمستوطنين⁷⁶، وقد احتوت عمالة الجزائر لوحدها على 2.000.000 شجرة، وكان الكيلوغرام الواحد من الزيتون يحتوي على 7 غرامات من البوتاسيوم، 3 غرامات من من الآزوت، 1 غرام من الحمض الفوسفوري، أما إقليم التيطري الذي عرّف بنجاح كبير في إنتاج المحصول في قسمه الشمالي الذي وصلت عدد أشجاره بمنطقة سور الغزلان نحو 200000 شجرة بمعدل إنتاج 42 لتر زيت الزيتون في الشجرة الواحدة وفي نواحي المدية أثبتت الإحصائيات عن وجود ما لا يقل عن 300000 شجرة زيتون وزيادة المنتج أدت إلى ارتفاع عدد المعاصر التي وصلت خمسة معاصر مع المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر⁷⁷. ولما كانت زراعة أشجار الزيتون مربحة عمدت شركة التنقيب عن المعادن « Mouyaia les mines » إلى غرس عدد كبير من أشجاره خلال أربعينيات القرن 19م⁷⁸. ونظرا للإنتاج الغزير الذي عرفه المحصول صدّرت الجزائر منه في عام 1867م حوالي 3275555 هكتولتر مقابل 5568443 فرنك⁷⁹ واستطاع المستوطنون احتكار تصدير زيت الزيتون إلى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية⁸⁰. لكن

مع مرور الوقت أصبح الاهتمام بزراعة الزيتون في تناقص مستمر حيث وصلت إلى 90% خلال إحدى عشر سنة (1852-1863م)، ولعلّ هذا التناقص مرّده إلى: الأسواق الأوروبية التي أصبحت تعج به وبأسعار منخفضة، إضافة إلى سنوات القحط والجفاف التي ضربت الجزائر في هذه الفترة...، لكن ظل جني الزيتون وعصره ممارسا من قبل "الجزائريين وبطرق تقليدية والذي وُجه إنتاجه للاستهلاك العائلي"⁸¹؛ لأنه مصدر رزق لهم.

والتّخيل الذي شكلت غراسته أهمية في الجنوب الصحراوي باعتباره مصدر تغذية مهم للأهالي، كما أستغل محصوله في التجارة والمقايسة⁸²، فقد شغل مساحة 65000 هكتارا بكل أنواعه ذات الجودة العالية والذي بلغ إنتاجه 8000000 قنطار في السنة⁸³ وكانت مساحاته تغطي أجزاء من عمالة قسنطينة المحصورة في الضاحية الجنوبية لدائرة باتنة وخنشلة في خنقة سيدي ناجي وبعض القرى المجاورة وما إن لحقت سنة 1870م حتى وُجدت قبائل تمارس زراعة التّخيل حول واد العرب...⁸⁴، أما أرض الجنوب كلّ من: غرداية التي حوّت لوحدها ما بين 200-250 نخلة في الهكتار الواحد، مليكة، بني يزقن، القرارة... واعتمدت في سياقتها على الآبار التي بلغ تعدادها 300 بئرا. وفي الأغواط وصل عدد أشجار النخيل إلى 7170 نخلة وفي بوسعادة 8656 نخلة⁸⁵، وقد سيطر الاستعمار على أجود البساتين وصدروا منتوجها إلى الأسواق الخارجية⁸⁶. وهناك أشجار أخرى كأشجار الرمان، أشجار التفاح، أشجار المشمش، أشجار الخوخ... لا تقل أهمية عن سابقتها وهذا الذي يؤكد على توفر الجزائر لإمكانات طبيعية هائلة جعلت المستوطنين يجربون في أرضها شتى أنواع الخضروات والفواكه والذي لم يخل عليهم التمويل والتّدعيم الفرنسي الذي رافق كلّ نشاطاتهم الزراعية المتنوعة، وفي نهاية المطاف جلّ هذا التقدّم الزراعي كما وكيفا كان خدمة للمصالح الاقتصادية الفرنسي بالمستعمرة وتكريسا لخدمة اقتصاد البلد الأم.

وقد اجتهد الأوروبيون في الجزائر استحداث مزروعات جديدة في التراب الجزائري من أجل الحصول على منتوجات زيتية التي تستخرج من زراعة الخروع، ففي عام 1854م وصل إنتاجه 32 قنطار في الهكتار الواحد الذي حوى ما يقارب 58% من المادة الزيتية، كما أظهرت نتائج تجارب الخردل الأبيض نتائج طيبة، إذ بلغ إنتاجها 11 قنطار في الهكتار الواحد مع احتوائه على مادة زيتية قدرت بـ 35%⁸⁷، ولا ننسى كذلك زراعة مادة الخسحاس لإستخراج منها مادة الأفيون وغرست في كلّ من مستغانم وعبد قابس. وجرّحوا أيضا زراعة الججلان والفلو السوداني، عباد الشمس...⁸⁸ وعليه أصبحت أرض الجزائر محل تجارب لكثير من المحصولات التي قام الكولون بزراعتها من أجل خدمة مصالحهم فقط.

كذلك اهتم الاحتلال الاستعماري باستغلال مادة **الحلفاء** خلال عهد الإمبراطورية الثانية التي غطت المنطقة الممتدة من جنوب الأطلس التلي، فهي تنمو في شكل شريط ممتد من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية مروا بسعيدة والمشرية، بوسعادة، الجلفة...⁸⁹ وهذا لما أدركت الإدارة الفرنسية قيمتها في صناعة الورق ووجود أسواق أوروبية واسعة تطالب بإنتاجها وعلى رأسهم إنجلترا⁹⁰، هذا وقد جلبت الجزائر بفضل كثرة مادة الحلفاء في الجهة الغربية منها منتجي

إسبانيا للاستثمار فيها خاصة إذا علمنا أنها كانت تحتل المرتبة الأولى في تصديرها قبل حلول الحرب الأهلية بأرضها⁹¹. وفي إقليم التيطري عُرِفَت مناطق مختلفة كالجلفة والأغواط... استغلالا لمادة الحلفاء وذلك من خلال إيجار مساحتها للمصانع الأوروبية والفرنسية خاصة حيث بلغ المعدل السنوي للإيجار 10 فرنك/هكتار⁹². واستطاع الكولون في سنة 1862م إنتاج ما يفوق 4500 طن ليعرف المنتج اهتماما بالغاً خلال عهد الجمهورية الثالثة أين سخرت له كلّ الإمكانيات المادية⁹³، والأكد أن الكولون استثمر في الزراعات التجارية ليضمن الأرباح ويحقق الثروات من الجزائر.

إضافة إلى إنتاج أراضي الغابات (أشجار البلوط والفلين، الأرز، الصنوبر) التي تدرجت الإدارة الفرنسية في الاستيلاء عليها متخذة عدّة مراسيم وقرارات لتقنينها من أجل تحقيق مصالحها المادية وجعلها موردا مهما في الدخل. وبداية جعلت ذريعة إنشاء المراكز الاستيطانية للاستيلاء على عدد من مساحة الغابات، ثمّ عملت على نزعها من الأهالي بحجة تشجيرها لصالح الجنود والمستوطنين مع الحرص على الحيلولة دون استخدامها ملجأ للمقاومة الشعبية⁹⁴ إلى أن جاء أول قرار رسمي في مجال الغابات من طرف "بيجو" في 1843م الذي أمر فيه القبائل الجزائرية عدم إحراق أطراف الغابات من أجل توفير الأراضي الزراعية أو الرعي أو لتوفير حطب التدفئة، ويحمل ذات القرار القبائل المقيمة جوار الغابات مسؤولية حمايتها من الحرائق وإبلاغ السلطات الاستعمارية بالمتسببين بها⁹⁵ بعدما توالى القرارات الخاصة بهذا الشأن، فعاء قرار 22 جويلية 1861م الذي فرض عقوبات صارمة على القبائل الساكنة بجوار الغابات إذا ثبت تورطها في إضرار النيران بالغابات أو تقاعسهم في التدخل لإطفائها⁹⁶، ثمّ يأتي أكثر القرارات تظلما للأهالي هو المرسوم المشيخي في 22 أفريل 1863م والذي بموجبه ضمت مساحات غابية تمّ التعرف عليها من قبل مصلحة الغابات⁹⁷ والتي وصلت مساحتها حوالي 75200 هكتار خلال الفترة الممتدة ما بين (1863-1870) وتمّ منحها للرأسمالين الفرنسيين والشركات الأوروبية⁹⁸، وعلى سبيل المثال أواخر عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية تمّ إخضاع 4332 هكتار في إقليم التيطري التي أستخدمت في البناء من قبل المستوطنين والجيش الفرنسي من أجل تشييد العديد من المنشآت، كما أستخدمت غابة منطقة سور الغزلان في أخشابها التي كانت موردا أساسا لسكانها وكسب فيها مستثمرين الأجانب أرباحا سنوية لا تقل عن 200000 فرنك فرنسي⁹⁹.

وقد نتج عن هذه السياسة الاستعمارية أن احتكرت الإدارة الفرنسية ومؤسساتها تجارة الخشب لسد حاجات السوق الخارجية المتزايدة الطلب عليها¹⁰⁰، خاصة أشجار الفلين باعتبارها مورد اقتصادي مهم ولها سمات تجعلها تقاوم الحرائق لكبر جذعها الذي يصل إلى 1000م عن سطح البحر والتي غطت مساحتها 320000 هكتارا وبقوة إنتاجية تصل إلى 2000000 كغ/سنويا وبهذا نافست الشركات الاحتكارية والخواص إسبانيا والبرتغال في الإنتاج والتصدير للأسواق الأوروبية¹⁰¹، ومن نماذج الخواص الذين استفادوا من امتياز استغلال الفلين نجد: «Bonnard» الذي استغل أشجار الفلين بغابات بني عمران على بعد 30 كم من جيجل، وهناك السيدة «ريغودي» «Rigodit»

التي استفادت من 4200 هكتار من غابات الفلين بالقل لمدة 99 سنة، كذلك الصمغ استفادت منه "أوغست بولوني" بغابات أولاد وظريف بتنس على مساحة 18000 هكتار¹⁰²، وقد وصلت الكمية المصدرة من الفلين إلى الخارج خلال الفترة (1867 – 1876م) إلى 23957 طن من الخام بقيمة رسمية قدرّت بـ 28290941 فرنك¹⁰³. ومن هنا زادت معاناة المواطن الجزائري وعاش البؤس جراء حرمانه من الرعي والاستفادة من الحطب والبناء والاستفادة من ثمار الأشجار بعدما طُرد من أراضيه الخصبة، وحتى جعلت منه النصوص القانونية الفرنسية (24 جويلية 1861م) المسؤول الأول عن كلّ الحرائق التي تحدث في الغابات وهذا ما جعله يتورط في الأخير في غرامات مالية تصل أربع مرات قيمة الزكاة¹⁰⁴.

السلطات الفرنسية اهتمت بالجزائر وعملت على إرساء مشروعها الاستيطاني المرتبط أساسا بما هو اقتصادي وهذا خاصة خلال فترة حكم "نابليون الثالث" الذي انصب اهتمامه على مسألة التشجير بالمستعمرة وهذا الاهتمام تزامن مع تصاعد مد التصحر وإتلاف آلاف الهكتارات من الغابات بسبب الحرائق المتكررة والأعمال العسكرية ضد المقاومات الشعبية وممارسة الرعي العشوائي، إزالة الغابات لممارسة الزراعة، التحولات المناخية، قلة المياه...¹⁰⁵. ومن أجل إعادة الغطاء النباتي اجتهدت السلطات الفرنسية في تشجيع عمليات التشجير وإقامة التحفريات ومنح الإمتيازات... لنجاح هذه العملية التي انطلقت في مقاطعة الجزائر والمناطق الصحراوية من إقليم التيطري (بوسعادة، الأغواط، الجلفة...)، وقد أوصى المختصون بغرس أنواع مختلفة من الشجيرات التي تتلاءم والمناخ السائد بتلك المناطق فغرست شجيرات العناب البري وشجيرات الضرو، شجيرات الصنوبر الألبى والسرو، شجيرات الأرز...¹⁰⁶.

وقد كانت الثروة الحيوانية مورد رزق الأهالي المسلمين لما توفره من أنواع مختلفة من الأغذية واللبسة ومستلزمات الحياة اليومية، حيث وصل عدد رؤوس الأغنام في 1865م حوالي 8 ملايين رأس أما الأبقار قدرّت بمليون رأس¹⁰⁷ ورغم ذلك طالتها الإدارة الاستعمارية بقوانينها الجائرة وطبقت سياسة الغدير¹⁰⁸ ذات الجدران المصقولة والمغطاة بنبات الحلفاء وبهذا حرمت الجزائريين المراعي ومصادر المياه، ناهيك على ارتفاع نسب الضرائب لممارسة الرعي...¹⁰⁹ مما دفع العشابة¹¹⁰ إلى التخلي عن هذا النشاط أو التوجه جنوبا للرعي ولكن ضلت المشاكل ترافق الرعاة ولعلّ أهمها: ندرة الماء، صعوبة تأقلم المواشي مع المناخ الصحراوي، صعوبة تلبية حاجاتهم المعيشية¹¹¹، مصادرة الأراضي ومنع الرعاة من ممارسة نشاطهم في المناطق الغاية... هذا الوضع الذي انعكس سلبا على الاقتصاد المحلي التقليدي للجزائريين، ليزداد الأمر أكثر سوءاً مع مجاعة 1869م التي أكد فيها أعيان الأهالي أنّ سببها هو سياسة المصادرة الأراضي من جهة، ومن جهة أخرى مصادرة ما تبقى لهم من مصادر الحياة¹¹²، في المقابل أولى الكولون اهتماما بالثروة الحيوانية خاصة تربية الأبقار والغنم، الخيول والمواشي... التي انتشرت في "الحضنة وبريكة، تبسة، خنشلة" وهذا الاهتمام كان غرضه تكوين ثورة حيوانية بنية تصديرها إلى الوطن الأم لتزويدها بما تحتاجه من لحوم وصوف...¹¹³.

على أنّ الفترة ما بين (1867-1868م) تقلص تعداد رؤوس المواشي بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية التي لحقت بالجزائر والتي أدت إلى فقدان نصف المواشي لدى الأهالي التي بلغت حوالي "13 مليون رأس في سنة 1867م لتقل قليلا عام 1870م وتصل 8 ملايين رأساً"¹¹⁴، ولا ننسى هنا معاناة الراعي الجزائري من تقليص المساحات المخصصة للرعي وذلك بفعل التشريعات الفرنسية الخاصة بالغابات، إضافة إلى عدم تقديم الدعم من قبل الإدارة الفرنسية... والذي حدث من نقصان في الثروة الحيوانية تضرر منه الفرد الجزائري في غياب الدعم الفرنسي، مما أدى إلى تدمير الاقتصاد المحلي القائم على الرعي وإحلال مكانه توجه اقتصاد قائم على الصناعة والتجارة. في حين فقد الكولون 346000 رأس غنم في 1867م ليتضاعف العدد إلى 377000 رأساً في 1780م¹¹⁵ ولكن لم تكن مثل هذه الخسارة ستؤثر في استثمارات المستوطنين المتشعبة التي تلاقي الدعم المالي من كل حذب وصوب من قبل الإدارة الفرنسية الاستعمارية.

2. 2. الصناعة:

كانت الجزائر غنية بالموارد الطبيعية فكيف ستستغل الإدارة الاستعمارية هذه المقدرات؟ سعى "نابليون" الثالث إلى بعث النشاط الصناعي وذلك من خلال الاستثمار فيه، ولكن رغم التوجه الجديد لهذه السياسة إلا أنه لم تكن بأحسن حال من النشاط الزراعي، إذ عمدت السياسة الاستعمارية إلى محو حركة الصناعة التقليدية المحلية كالحياكة والصوف، الزرابي، الثياب الصوفية، البرانس، الطرز، الشواشي، الدباغة...¹¹⁶ التي أشتهرت في بعض مناطق الجزائر "كتلمسان والقبائل"¹¹⁷ يضاف إليها النشاط المتواضع في بعض "معامل الزيت والصابون، صناعة السجائر والتبغ"¹¹⁸.

كما كان الريف الجزائري الممول للمدينة بما تحتاجه من مواد للصناعة، وحوى مراكز لصناعة الأسلحة والذخيرة وعرف استخراج المعادن وبرعوا في صناعة الحصير والأغطية...¹¹⁹ وفي هذا الصدد قال "الزيري": "الصناعة قبل الاحتلال كانت أكثر تقدماً وأحسن تنظيمًا"¹²⁰ فما الذي حدث للصناعة الجزائرية بعد احتلالها وكيف تعامل الاستعمار الفرنسي مع هذه المعطيات الصناعية؟

ما إن وصلت سنة 1868م حتى أصدرت الإدارة الفرنسية أمر إلغاء الأمانات والنقابات الحرفية والعمالية وهذا الذي أسهم في تفكيك اللحمة التي كانت تجمع الحرفيين والصناع¹²¹، والأكثر من ذلك دمر الصناعة التقليدية حين سمح بغزو الإنتاج الأوروبي الأسواق الجزائرية بأجناس الأثمان ثم تمادى فهدم الأحياء الشعبية التي انتشرت فيها محلات الحرفيين¹²²، ولم تكن هذه الأسباب لوحدها الكفيلة بدمر الصناعات اليدوية، بل أدى ارتفاع سعر المواد الخام (الصوف، الجلد، الخشب) التي ارتكزت عليه الصناعة الجزائرية وتوجيه جزء منها للتصدير العائق الأكبر في وجه الصناع¹²³... وظل وضع القطاع الصناعي في تدهور مستمر حتى تخلّى الحرفيون عن حرفتهم وأقفلوا ورشاتهم كوهان وقسنطينة وهناك من

فضل المجران إلى خارج الوطن وهكذا اضمحلت صناعاته التقليدية اللهم فقط بعض المحاولات البائسة كعامل مثل "معمل بن جيكو بقسنطينة ومعمل بن ينشي لصنع الخشب ومعاصر الزيت ببلاد القبائل"¹²⁴ وبعض الصناعات النسيجية كالزراي وحياكة الأصواف¹²⁵ ليتحول الجزائري إلى مجرد مستهلك للبضائع الأوروبية ويسعى لتأمين قوته... فغنى أرض الجزائر بالثروات المعدنية جعلها بلد يصدر المواد الأولية فحسب، ويستورد كل شيء تقريباً¹²⁶ وإذا تساءلنا عن الغاية من هذه السياسة الفرنسية الهدامة للصناعة الجزائرية يجيبنا "أحمد توفيق المدني" فيقول: "...إن إحداث الصناعة في البلاد يزاحم المعامل في فرنسا وهذا ما لا ترضاه دولة الاحتلال، كما أنّ التصنيع في القطر الجزائري يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية، فيعزى العمال الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجر، ويزدهم العمل الفلاحي عند المستعمرين بأجور منخفضة."¹²⁷ ولأجل هذا خططت السياسة الاستعمارية.

لما أدرك الاحتلال الفرنسي أنّ مستعمرة الجزائر مطمورة للمواد الأولية، سعى في خمسينيات القرن التاسع عشر استنزاف هذه المقدرات من خلال الاعتماد على الشركات والرأسماليين، وهكذا تتجلى بعض ملامح السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي اعتمدت فيها أصحاب رؤوس الأموال. وقد قامت الصناعة الكولونالية أيضا على: رأس المال، الصناعة التحويلية، المنافسة الحرة، فائض الإنتاج، الفلاحة شبه تحويلية صناعية (صناعة القطن)¹²⁸ والورشات الصناعية الأسرية دون وجود مصانع¹²⁹. ومكّن هذا استحواذ المستوطنين ما يقارب 25.65% من قطاع الصناعة¹³⁰ بحيث بلغت صناعة المطاحن 150 مطحنة تستخدم 4600 عاملا، ومعامل الزيت وصلت إلى 5000 معصرة منها 264 على النمط الأوروبي توظف 1500 عامل...¹³¹، وفي ظل هذا التفاوت الفاضح في كمية رؤوس الأموال والدعم الفرنسي للمستوطنين لم يتمكن الصانع الجزائري من مجاراة ما كان يحدث من تطورات للصناعات التي سيطر عليها المحتل وبين ما كان ينتج من منتج ينافس به السلع الأوروبية.

ولتحقيق الثروة والمال اعتمدت سياسة استخراج المواد المعدنية (الحديد، الرصاص، الزنك، النحاس...) التي كانت تزخر بها البلاد واستغلوها بواسطة شركات ضخمة قامت بحفر المناجم التي بلغ عددها في سنة 1850م حوالي 45 منجما موزعا عبر التراب الجزائري وأيضا نجد على سبيل المثال في إقليم التيطري حصلت شركة مناجم موازية على رخصة البحث والتنقيب عن النحاس والحديد بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي تمكّنت من استخراج نحو 26331 طن خلال الفترة ما بين (1848-1849م) بقيمة قدرّت بـ: 560961 فرنك، ثمّ نفس الشركة مُنحت إمتيازاً آخر في الاستخراج والتصدير للخارج كلّ من موادّي الحديد والنحاس¹³³، وما وصلت ستينيات القرن التاسع عشر حتى استغلت مناجم الحديد في عدة أماكن: عين مقرة (عنابة)، وادي علال (تنس)، لمبوجة، العلايق (عنابة)... والنحاس في منجم موازية (المدية)، الكاف (القالمة)... أما الرصاص توزع في وادي تافيلاس (تنس)، غار روبان

(مغنية)...¹³⁴ وهذا ما يُنم عن حجم الموارد الطبيعية التي كانت تملكها الجزائر وعلى أساسها احتلت من قبل فرنسا وعلى أساسها أيضا ارتكزت صناعتها التعدينية.

فالموارد الطبيعية التي امتلكتها المستعمرة غطت كذلك احتياجات فرنسا وأوروبا وصدرت لهما كميات معتبرة من الحديد الخام وصلت 3200000 طن من أصل 3300000 طن أستخرجت، وما يقارب 560000 طن من الفوسفات من أصل 6000000 طن¹³⁵ ولهذا تطورت المناجم والصناعة الإستخراجية التي كانت تنصب فوائدها لصالح المستوطنين والاقتصاد الفرنسي دونما بذل الجهود لجعل الجزائر بلد صناعي بالرغم من موارده الطبيعية المتنوعة.

3.2 التجارة:

يعدّ القطاع التجاري أحد الركائز التي عولت عليه الإدارة الفرنسية لاستحواذه لما له من قدرة على استقطاب رؤوس المال للاستثمار فيه وكذا قدرته على رصد الأرباح من خلال ممارسته، لهذا نرى سيطرة المستثمرين الأوروبيين على التجارة الداخلية وذلك عن طريق: تأمين الأسواق الموجودة وفتح أسواق أخرى جديدة، والتحكم في الأسواق كان بفعل المراقبة للبضائع الداخلة والخارجة، وتنظيم المكوس وعدّ الأحمال ومعرفة البضائع المحلية والمجلوبة من مناطق أخرى أو من بلدان أخرى. وفي حالة ما إذا أرادت الإدارة الفرنسية أن تشجع بعض الأسواق فإنها ترفع عنها المكوس لبعض الوقت، كما حرّصت على منع دخول الأمور الممنوعة كالأسلحة ولوازمها ومراقبة الغريباء وإعادة فتح أسواق جديدة في أماكن مغيرة وتلغي القديمة¹³⁶ وهذه الحيلة والحرص على تحقيق الأمن من أجل القضاء على المقاومات الشعبية. على أنّ أبرز ما كان يتاجر به الناس المواد الاستهلاكية كالحبوب والزيت، الماشية، أما الفائض من إنتاجهم فقد كان يباع إلى الشركات الاحتكارية أو يشترون من المستوردين الأجانب ما يجعلونه لحياتهم اليومية¹³⁷.

فقد عرف الشرق الجزائري نشاطا تجاريا كبيرا خلال القرن التاسع عشر، إذ جاء تقرير الوزارة الحربية الفرنسية أنه تمّ شراء 2240 رأس غنم و4605 رأس بقر أي مجموع 6845 رأس حيوان في سوق سكيكدة وتمّ تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة...¹³⁸، ولعلّ النشاط في الجهة الشرقية مرده إلى كثرة الموانئ والكثافة السكانية ووجود دول الجوار، حيث وصلت مداخيله السنوية ما يربو 2500000 فرنك¹³⁹ وتعدّ مدينة عنابة أحد الأقطاب الأساس في التجارة الفرنسية وذلك لقوة مينائها الاقتصادية ناهيك عن انفتاح أسواقها خاصة في إنتاج الحبوب على قبائل حنانشة وأولاد سي عابد وحتى على الحدود التونسية كانت تتوافد عليها القبائل بمنتجاتها وحبوبها لبيعها. ولا تقل مدينة قسنطينة نشاطا عن سابقتها خاصة وأنها كانت ملتقى تجار بائعي الصوف وتجارة المواشي واستقطبت إليها قبائل حراكته وسلاوة وحتى التجار الأوروبيين...¹⁴⁰، وقد بلغت مداخيل أسواق عمالة وهران لوحدها سنويا ما يقارب 3100000 فرنك، أما أسواق التيطري وصلت 14600000 فرنك¹⁴¹.

والتجارة الداخلية تحت السيطرة الفرنسية نشطت كذلك في جهة الجنوب وسبب ذلك وجود طرق تجارية رئيسية فاق عددها 15 طريقا، فكانت القوافل تجوب الصحراء وهي محملة بالسلع والبضائع النادرة والأقمشة والسروج، الأجمة، الأدوات الحديدية (القدور، السكاكين، الإبر، الأواني المنزلية...)....¹⁴². وقد كانت كل من تبسة وسعيدة وفرندة وغيرها أهم المراكز التجارية في الصحراء على أن مدينة بسكرة كانت الأكثر الجهات نشاطا والأكثر المناطق استقطابا للتجار ولهذا قال "شارل فيرو" فيها: "تعد بسكرة مركزا تجاريا هاما لتجار العرب الوافدين من بوسعادة وأولاد نايل وتقرت وواد سوف ونقطة".¹⁴³، والملاحظ هنا وحتى وإن نشطت الحركة التجارية الداخلية وتطورت بالجنوب لكن ظل المحتكر لها الأوروبيين واليهود.

وتجدر الإشارة إلى أن التجارة الداخلية ازدادت نشاطا حينما سمحت السلطات الفرنسية بإعادة المتاجرة مع دول الجوار (تونس، المغرب الأقصى) بدءا من عام 1853م وأستبدل بتعريفه جمركية، أما في 17 جويلية 1867م صدر قانون يسمح بدخول السلع التونسية والمغربية بدون حاجز¹⁴⁴ وفقا مع ما يتلاءم مع مصالحها المادية ومع ما يوفر لها الأمن بالمنطقة. ولهذا جعلت نقاط عبور معينة لنقل البضائع من الجزائر إلى المغرب عبر تلمسان وندرومة، مغنية، أما قالمة وبسكرة، سوق أهراس، تبسة، عين البيضاء نقاط عبور لبضائع تونس. وما إن وصل عام 1860م حتى تم فتح طرق تجارية مع السودان وحددت البيض والأغواط وبسكرة مراكز انطلاق واستقبال للقوافل¹⁴⁵.

في العموم، احتكار التجار المستوطنين الفرنسيين التجارة الداخلية في كل جهاتها جعلها تحقق أرباحا طائلة، ولم تترك لأهل البلاد حق المشاركة في هذا الحراك التجاري سوى القليل الذي يزيد عن حاجتهم الذين يبيعونه للشركات الاحتكارية وفي المقابل يقتنون مستلزماتهم من الأجانب، وهذا الذي أدى في نهاية المطاف إلى دحض الصناعة الجزائرية المحلية التقليدية وبالتالي تقويض النشاط التجاري للجزائريين.

أما التجارة الخارجية لم تكن بأحسن حال من التجارة الداخلية، إذ أحتكرت هي الأخرى من قبل السلطات الفرنسية التي حرصت على ربط اقتصاد المستعمرة باقتصادها وهذا طبعا خدمة لمصالحها. وتتضح معالم هذا الارتباط من حجم المبادلات التجارية الحاصلة بين الطرفين، التي عرفت تطورا سريعا حين تضاعفت قيمتها بـ: 10165694215 فرنك خلال الفترة المتددة من (1861-1871م).¹⁴⁶ وإذا تساءلنا عن العوامل التي أسهمت في تطور التجارة الخارجية نذكر أهمها:

* التزايد السريع في الحركة الاستيطانية التي أدت إلى زيادة المراكز الاستيطانية ورافق هذا زيادة انتزاع المساحات الزراعية من الأهالي، إذ فتح "نابليون" (1852-1870م) سياسة الاستيطان الحر¹⁴⁷.

* دور المؤسسات المالية في تطوير القطاع الاقتصادي الأوروبي: فرضت فرنسا منذ احتلالها الجزائر عملتها رسمياً بقرار صدر في 07 ديسمبر 1831م وهذا ما أدى إلى انتشار النقد الفرنسي بالمستعمرة والذي رافقه سيطرة واضحة على الأسواق الجزائرية وعلى ثرواتها¹⁴⁸، الذي صار عنصراً منتجاً بفعل الدعم الذي حظي به من قبل الإدارة الاستعمارية، حيث تم تأسيس بنك الجزائر في 1851م وأغدق الأموال على التجار والصناع والفلاحين الأوروبيين، أما الأهالي فحرموا من هذا الحق واضطروا إلى التعامل مع المرابين بفوائد تصل 18 و 20 % ¹⁴⁹ وهذا الذي جعل القطاع الاقتصادي الخاص بالجزائريين يتداعى وتضيع دعائمه أمام القوة المستعمرة.

* من القوانين التي أسهمت في استحواد فرنسا على التجارة الخارجية في الجزائر، قانون صدر في 19 ماي 1866م الذي نصّ على حرية الملاحة التجارية بين المستعمرة والبلد الأم، يضاف إلى ذلك قانون 17 جويلية 1867م القائم على تطبيق الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا والذي سمح بدخول البضاعة دون قيود جمركية¹⁵⁰، حيث بلغت قيمة المنتجات المصدرة من الجزائر سنة 1867م بـ: 97161983 فرنك أما المنتجات المستوردة لنفس السنة قدّرت بـ: 187677007 فرنك¹⁵¹. والملاحظ من خلال هذه الإحصائيات تفوق قيمة الواردات على قيمة الصادرات وهذا الذي يؤكد تحوّل السوق الجزائرية مرتعا للبضائع الفرنسية في ظل غياب المنتجات المحلية الجزائرية.

* السياسة الجمركية المتبعة من طرف الإدارة الفرنسية: الذي قسمته إلى: نظام جمركي تجاري ونظام ملاحي وبواسطة سلسلة من المراسيم وحدّت الجزائر مع فرنسا جمركياً، وذلك وفق قانون المماثلة الجمركية في 11 جانفي 1851م الذي سمح بإدخال المنتجات الطبيعية الجزائرية إلى فرنسا وإلغاء كلّ رسوم خروج، ورسوم على السلع الأجنبية المتعددة على الجزائر عدا بعض المنتجات الفرنسية إلى الجزائر¹⁵² كالسكر مثلاً. ليأتي بعدها مرسوم 17 جويلية 1867م الذي طبق الاتحاد التجاري بين المستعمرة الجزائر وفرنسا ولكن الرسوم المطبقة بحسب شروط الموانئ الفرنسية الشروط وبمقتضى هذا القانون صارت البضائع الجزائرية كأنها بضائع فرنسية أي تدخل منتجات البلدين دونما قيود جمركية¹⁵³. ومثل هذه القوانين هي التي طوّرت التجارة الخارجية بشكل سريع وأعطت دفعة قوية للمبادلات التجارية، إذ بلغ مقدارها "116000000 فرنك في سنة 1851م لتصبح في 1861م تقدر بـ: 219300000 فرنك"¹⁵⁴.

كذلك السيطرة الفرنسية طالت الملاحة التجارية بغية تحقيق احتكار السوق الجزائرية وتسهيل التوسع الاستعماري، ويعود الفضل في هذه السيطرة إلى قانون 19 ماي 1866م الذي فتح باب الملاحة بين الجزائر وفرنسا لجميع البحريات التجارية مع إمكانية الحصول على ترخيص من الحاكم العام للرؤس بين موانئ الجزائر¹⁵⁵. وبذلك صارت الجزائر تابعة اقتصادياً للبلد الأم التي استنزفت خيراتها وحققت لنفسها رؤوس أموال، في الوقت الذي عزل فيه التجار الجزائريين عن عملية التصدير والاستيراد التي كانت تدور بين العالم الأوروبي.

* سيطرة القطاع الاقتصادي الأوروبي على شبكة المواصلات البرية والبحرية، فقد بدأت الأشغال الكبرى في الجزائر سنة 1850م للاهتمام بالمواصلات (الطرق، السكك الحديدية، حركة الملاحة التجارية) من أجل تفعيل حركة الاستيطان والتجارة الخارجية، أما هدف إنشاء شبكات الطرق فكان من أجل: تسهيل النقل وربط مناطق الاستيطان والإنتاج بالأسواق وموانئ التصدير¹⁵⁶ وقد تضاعفت الصادرات في الفترة الممتدة ما بين (1852-1860م) إلى 49 مليون فرنك أما في سنة 1864م وصلت إلى 108 مليون فرنك¹⁵⁷. والسكة الحديدية نالت الحظوة بموجب مرسوم إمبراطوري الذي أُرُخ في 08 أبريل 1857م ونصّ على إنشاء شبكة سكك حديدية عبر العمالات الثلاث، كما أكدّ على ضرورة أن تكون خطوط السكة موازية للساحل وتصل بين الموانئ والمناطق الداخلية كالخط الرابط بين الجزائر وقسنطينة مروراً بسطيف، والخط الرابط بين قسنطينة وسكيكدة الممتد على مسافة 87 كم¹⁵⁸. كذلك المواصلات البحرية بموجب قانون 19 ماي 1866م سمح باحتكار حركة الملاحة التجارية لصالح البحرية الفرنسية، وقد بلغت عدد السفن الداخلة والخارجة من موانئ المستعمرة في 1852م ما يربو 2313 سفينة ونقل عليها حمولة 205819 طن¹⁵⁹.

لم تتوان السلطات الفرنسية في إقامة استثماراتها في الجزائر واحتكرت كلّ ما يفيد اقتصادها والتجارة الخارجية أحد الركائز الأساس التي عمد مستثمريها تسخير مداخلها لمصالحهم، حيث بلغت قيمة واردات جزائر لسنة 1857م التي كانت عبارة عن منتجات صوفية وقطن وحرير وحبوب، دقيق، حوامض، السكر الرطب حوالي 22 مليون دولار في حين قيمة الصادرات وصلت 3 ملايين دولار التي كانت منتجات زراعية أهمها: المرجان الخام، الجلود، القمح، الزيت، الصوف...¹⁶⁰، أما سنة 1867م فجعلوا "المحاصيل الزراعية والمواد الأولية" العمود الفقري لها وما قيمة المنتجات المصدرة التي وصلت 97.161.983 فرنك¹⁶¹ إلّا دليل على النظام الاقتصادي الذي أوجده المستعمر الذي يعمل على استنزاف الموارد الطبيعية بالجزائر، وفيما يلي جدول يوضح لنا المواد المصدرة لنفس العام¹⁶²:

المادة	الكمية	القيمة المالية
حيوانات حية	317092 رأس	11313628
صوف	6270626 كغ	25118504
الحبوب	70148 قنطار	1725808
زيت زيتون	3275555 كغ	5568443
معادن (حديد، نحاس، رصاص)	1660348 قنطار	9288630
خمور (جميع الأنواع)	839 هكتولتر	24980

أما الواردات فمعظمها من المصنوعات والجدول التالي يوضح لنا أهم المنتجات المستوردة إلى الجزائر لعام 1867م والتي بلغت قيمتها 187677007 فرنك¹⁶³.

المادة	الكمية (كغ)	القيمة المالية
جبن (جميع الأنواع)	1020779	720845
طحين (جميع الأنواع)	14734015	5156905
سكر مكرر	6049586	7.259.503
قهوة	2310359	36965574
حديد مصنع	9945545	2901558
صابون وعطور	3036671	1822003
خمور	423714 هكتولتر	10103004
منسوجات	/	54586811
جلود مصنعة	/	13182700

ولعلّ الملاحظ من خلال إحصائيات سنة 1867م تفوق واردات الجزائر على صادراتها، ويعود ذلك إلى التزايد المستمر لأفراد الجنود الفرنسيين والمهاجرين الأوروبيين بالمستعمرة الذين كانوا يقبلون على استهلاك المنتجات المستوردة، كما لا يخفى علينا تطبيق ذلك النظام الجمركي الذي فرض رسوما جمركية على ما يستورد إلى الجزائر من فرنسا. ينضاف إلى ذلك كله توظيف رؤوس أموال المستثمرين الأجانب في الجزائر خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من أجل تحقيق الأرباح، وهكذا تحوّلت المستعمرة إلى مطبورة تزود البلد الأم بكلّ المنتجات الزراعية والمواد الأولية في نفس الوقت جعلتها -الجزائر- سوقا داخليا تصرف فيه منتجاتها المصنعة وبالتالي قوّضت تجارة الجزائريين الخارجية وأزلتها بالإضافة إلى عوامل أخرى ساعدت على ذلك وأبرزها: عدم امتلاك الأهالي لشبكة مواصلات تسهم في تصدير سلعها نحو الخارج لاحتكار المستوطنين عليها والرسوم الجمركية الباهضة التي كانت تفرض على البضائع الجزائرية المصدّرة نحو فرنسا، وما زاد الطين بلة هو القطاع الاقتصادي التقليدي المعاشي الذي لا يكفي حتى حاجياته المعاشية ولا ننسى حرص السياسة الفرنسية على جعل الجزائر مستعمرة تنهب منها مقدراتها وتستثمر فيها رؤوس أموالها دون تحويلها إلى بلد صناعي ينافسها في صناعتها وتجارتها وهذا الذي يؤكد لنا في الأخير النظرة الفرنسية الاستغلالية لمستعمرتها الجزائر.

ولما كان احتكار السلطات الفرنسية للتجارة الخارجية بفعل قوانينها ووسائلها المختلفة جعلت الميزان التجاري الخاص بالجزائر دائما في حالة عجز وخسارة، وهذا بسبب اقتصر تجارة الجملة (حركة التصدير والاستيراد) على فرنسا فلا يمكن الحديث هاهنا عن تجارة خارجية بل هي عمليات احتكارية يقوم بها كمشة من المستعمرين يجمعون المال لأنفسهم فوق كلّ اعتبار¹⁶⁴، أما الجزائريين فالتجارة الخارجية ممنوعة عليهم وصار أكبر التاجر لا تتجاوز إمكانياته المادية سوى فتح دكان لبيع المواد التجارية بالجملة أو بالقطعة وهذا طبعا بترخيص من الحكومة الفرنسية¹⁶⁵.

4. خاتمة:

من خلال ما تقدّم ذكره نلخص إلى أنه فرنسا عاشت تجربة من الحروب (الثورة الفرنسية، الحروب النابوليونية) مما أتعّبها مالياً، الأمر الذي فضح هشاشة الاقتصاد الفرنسي وفي ظلّ تحديات النهضة والثورة الاقتصادية في أوروبا، جعلت هذه الظروف وغيرها فرنسا ترمي بثقلها على تحقيق مشروع استعماري اقتصادي بالجزائر لتسيطر على خيراتها ومقدّراتها لتواجه العالم المحيط بها. وقد طبقت الإدارة الفرنسية سياسة إمبريالية استعمارية سعت من خلالها توفير الأسواق الخارجية لتصريف فائضها الصناعي وحتى الديمغرافي، كما قامت سياستها الإمبريالية أيضاً على جلب المواد الأولية لتحقيق المزيد من الربح وكانت الجزائر بمقدّراتها مطمورة لها بمقدّراتها، حيث سعى بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم "جول جيرار" إلى التفكير في إمكانية تحويل المستعمرة الجزائر إلى متنفس وسوق ومصدر لثروة الفرنسيين وذلك بتوفير كلّ حاجيات الحكومة الفرنسية التي تقدّر بـ: 50 مليون فرنك موزعة بين مواد زراعية (الزيت، التين، الحبوب، ...) والمواد الخام (الحديد، الرصاص، ...) تمنح سنوياً¹⁶⁶ لاستيراد هذه المواد الاستهلاكية، فيمكن هذه المتطلبات توفيرها الجزائر بدون دفع أي فرنك.

اعتمدت السياسة الاقتصادية الفرنسية خلال الفترة المدروسة على الاستثمار والاحتكار لكلّ ما من شأنه أن يدرّ الأرباح خدمة لاقتصاد الكولون واقتصاد البلد الأم، وكان ذلك من خلال إقحام قوانينها التعسفية ومختلف الإجراءات والسبل التي عملت بمقتضاها تحويل النمط الاقتصادي التقليدي الجزائري القائم على الزراعة المعاشية والرعي إلى دمج مع الأساليب الزراعية الحديثة وتقنيات استغلال الموارد الطبيعية المختلفة. وأوجدت السياسة الاقتصادية الفرنسية في المستعمرة قطاعين في الزراعة: القطاع الزراعي الحديث استحوذ عليه الكولون من حيث الهيمن على أخصب الأراضي الدّعم الحكومي الفرنسي الذي زوّدهم بالأجهزة الحديثة والتمويل والمؤسسات المالية... وهو موجه في عمومته للتصدير، أما القطاع التقليدي أو اقتصاد التّقوت، الذي أراضيه فقيرة ووسائله بسيطة ومردوده ضعيف، بسبب أنّ أغلب إنتاجه من المحاصيل المعاشية الموجهة للسوق الداخلية ذات التبادل الضيق والمحدود. وهذا في الأخير الذي أدى إلى معاناة الفرد الجزائري وتدني دخله وصعوبة المعيشة مقارنة بدخل المستوطن الأوروبي الذي سعى بكلّ الوسائل لتحقيق الثروة على حساب السكان الأصليين.

4. قائمة المراجع:

- ¹ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م، ص 126.
- ² - نابليون الثالث: هو جارسلس لويس نابليون ولد بفرنسا ابن لويس بونابرت أخ نابليون الأول ملك هولندا، قضى شبابه بين إيطاليا والمانيا، سويسرا... عاد إلى فرنسا مع جويلية 1848م بعد فراره من سجن Hom بإنجلترا، ثم ترشح للانتخابات وأصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية الثانية في 1848/12/10م وفي 1852م عيّنه نفسه إمبراطوراً إلى غاية 1870م. أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870م وانحزمت فيها فرنسا وأسر نابليون إلى بريطانيا، ثم توفيّ في 1873/01/09م... للمزيد انظر:

-Mohamed Taib, La chronologie Algérienne 1830-1962, tome L'imprimerie Isaak, BOURIK-Blida, 1999, p 56., Le petit Larousse illustré 1985, dictionnaire encyclopédique, Librairie Larousse, paris, p 1183.

- ³ - **نادية طرشون**, "سياسة نابليون العربية", مجلة دراسات وأبحاث, العدد 26, مارس 2017م, ص 7.
- ⁴ - **نور الدين إيلال**, إقليم التيطري دراسة اقتصادية (1830-1900), مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, قسم التاريخ, جامعة الجزائر 2, 2013-2014م, ص 128.
- ⁵ - **Xamier Yakono**, Histoire de L'Algérie de fin de la régence turque à L'insurrection de 1954, éd, L'Alanthrope, paris, 1993, p 159.
- ⁶ - **محمد العربي الزبيري**, التجارة الخارجية للشرق الجزائري, دط, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1972م, ص 57.
- ⁷ - **ناصر الدين سعيدوني**, وثائق جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني, دط, دار الغرب الإسلامي, لبنان, 2000م, ص 388, 389.
- ⁸ - **أبو القاسم سعد الله**, الحركة الوطنية الجزائرية, ج 1, دط, دار البصائر, الجزائر, 2007م, ص 66.
- ⁹ - **أسامة صاحب منعم**, "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال", مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية, المجلد 4/العدد 3, ص 225-226.
- ¹⁰ - **توفيق صالح**, "الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962, مجلة أفاق فكرية, المجلد 4, العدد 09, أكتوبر 2018م, ص 102.
- ¹¹ - **عبد اللطيف بن أشنهو**, تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر عامي 1830-1962, دط, الشركة الوطنية, الجزائر, 1979م, ص 107.
- ¹² - **محمد حركات**, شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر بين 1946 و 1962, مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة منتور قسنطينة, 2004-2005م, ص 10.
- ¹³ - **منعم**, الأوضاع الاقتصادية العامة, المرجع السابق, ص 224.
- ¹⁴ - **صالح**, الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة, المرجع السابق, ص 102.
- ¹⁵ - **حياة قنون**, "الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر", مجلة الحوار المتوسطي, العدد 3-4, دس, دس, ص 158.
- ¹⁶ - **المؤسسة العامة الجزائرية**: أنشأت في فرنسا عام 1863م بالشراكة بين القرض العقاري الفرنسي الجزائري وشركة سكك الحديد باريس-ليون-المتوسط-الجزائر, ترأسها كل من "فرمي" و"تالابو", عُيِّنَت بالأشغال العمومية والعمليات الفلاحية والصناعية والتجارية... للمزيد انظر: **بن يوسف محمد الأمين**, ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870, مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ضمن مشروع الملكية العقارية في الجزائر 1830-1962م, كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية, جامعة وهران, 2013-2014م, ص 236.

- 17 - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 16.
- 18 - بوحوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص 186.
- 19 - عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام 1837 إلى 1962، ج5، دط، دار الأمة، الجزائر، 2014م، ص 34.
- 20 - أندري شارل جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، دط، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص 716.
- 21 - الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق، ص 34.
- 22 - بن أشنهو، تكون التخلف، المرجع السابق، ص 90.
- 23 - بسام العسلي، الماريشال بيجو 1784-1849، ط2، المؤسسة العربية، لبنان، 1982م، ص 13.
- 24 - مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيومي في مصر والجزائر 1833-187، دط، دار دادة، الجزائر، 2019م، ص 203.
- 25 - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، دط، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 170.
- 26 - بن يوسف، ملكية الدومين، المرجع السابق، ص 212.
- 27 - **Paul Leroy Bealieu**, L'Algérie et Tunisie, Librairie Guillaumin, paris, 1887, pp 142,143.
- 28 - أحمد عيمري، السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، دط، دار القصة، الجزائر، 2007م، ص 99.
- 29 - عبيد، الفكر الاستعماري السانسيومي، المرجع السابق، ص 203، 204.
- 30 - أحمد عيمري، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2005م، ص 97.
- 31 - عبيد، الفكر الاستعماري السانسيومي، المرجع السابق، ص 206.
- 32 - أحمد عيمري، السياسة الاستعمارية والاستيطانية، المرجع السابق، ص 65، 66.
- 33 - **Henni Ahmed**, La Colonisation agraire et le sous développement en Algérie, société d'édition et de diffusion, Alger, 1982, p 189.
- 34 - توفيق صالح، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1862، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتور قسنطينة، 2009، ص 179.
- 35 - نفسه، ص 96.
- 36 - شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، ج1، دط، دار الأمة، الجزائر، 2003م، ص 655.
- 37 - بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص 99-101.
- 38 - أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 655.
- 39 - المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 383.

- 40 - رضوان شاقو، عمر لمقدم، "ملاحم حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07، دس، ص 293.
- 41 - عبد المنعم هامل، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري من (1900-1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، 2015-2016م، ص 61.
- 42 - أكرم بوجمعة، "أوضاع الجزائر مطلع القرن 20م"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد 28، آب 2016م، ص 166.
- 43 - هامل، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 61.
- 44 - إيال، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 515.
- 45 - ابراهيم مياسي، القضايا الوطنية في جريدة المبعثر 1847-1870، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1986م، ص 238.
- 46 - بن داهة، الاستيطان، المرجع السابق، ص 216-218.
- 47 - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، دط، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984م، ص 46.
- 48 - بشير بلح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، دس، ص 255.
- 49 - مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيوميوني في مصر والجزائر 1833-187، دط، دار دادة، الجزائر، 2019م، ص 201.
- 50 - أحمد حسان، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1847-1900)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة، جامعة وهران، 2014-2015م، ص 73، 74.
- 51 - آجيرون شارل أندري، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1، دط، دار الرائد، الجزائر، 2007م، ص 690.
- 52 - أحمد حسان، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس، المرجع السابق، ص 73، 74.
- 53 - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 384، 385.
- 54 - رواحة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-193، المرجع السابق، ص 103.
- 55 - المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 384، 385.
- 56 - عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر (طبيعية - بشرية - اقتصادية)، ط2، مطبعة الإنشاء، سوريا، 1968م، ص 202-204.
- 57 - رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص 84.
- 58 - عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله، دط، دار الحداثة، لبنان، 1983م، ص 90.
- 59 - فيليب رفل، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا، دط، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1956م، ص 102-103.
- 60 - رواحة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-193، المرجع السابق، ص 103.

- 61 - رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص 88.
- 62 - بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص 152.
- 63 - بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي، ج1، المرجع السابق، ص 189 - 194.
- 64 - بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص 152.
- 65 - بن داهة، الاستيطان، المرجع السابق، ص 194.
- 66 - بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 78.
- 67 - بن داهة، الاستيطان، المرجع السابق، ص 158.
- 68 - بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 78.
- 69 - حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهومة، الجزائر، 2008م، ص 153.
- 70 - **Johan Hendrik Meuleman**, Le constantions entre les deux Guerres Mondiales, L'évolution économique et sociale de la population rural, O.P.U, Alger, 2009, p 55.
- 71 - رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص 78.
- 72 - رواجنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-193، المرجع السابق، ص 98.
- 73 - بملول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، المرجع السابق، ص 73.
- 74 - حليمي، الجزائر طبيعية، اقتصادية، المرجع السابق، ص 202.
- 75 - الجيلالي، تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص 251، 252.
- 76 - المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 384.
- 77 - إيلا، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 280، 281.
- 78 - نفسه، ص 153.
- 79 - شاقو، لمقدم، ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر، المرجع السابق، ص 293.
- 80 - **Youcef Djebari**, La France en Algérie, Bilans et controverses, Vol 02, le développement d'un capitalisme d'Etat colonial, OPU, Alger, 1995, pp 485-486.
- 81 - **مليك جرمولي**، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتور قسنطينة، 2007-2008م، ص 68.
- 82 - هامل، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، المرجع السابق، ص 62.
- 83 - رزاق، تجارة الجزائر، المرجع السابق، ص 84.
- 84 - **Youcef Djebari**, OP, Cit, p 50.
- 85 - إيلا، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 155.
- 86 - جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر، ص 12.
- 87 - بن داهة، الاستيطان، المرجع السابق، ص 212.

- 88 - محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناتي، عبد العزيز بوشعيب، دط، دار حلب، سوريا، 2007م، ص 163.
- 89 - عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-193، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2013-2014م، ص 110.
- 90 - بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص 256.
- 91 - رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-193، المرجع السابق، ص 111.
- 92 - إيال، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 252.
- 93 - عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 100.
- 94 - بوعلام بلقاسمي، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان فترة الاحتلال 1830-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 29.
- 95 - بوعلام بلقاسمي، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية، المرجع السابق، ص 29.
- 96 - عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/24 و 1897/02/16، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان فترة الاحتلال 1830-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 331.
- 97 - بلقاسمي، مسألة الغابات، المرجع السابق، ص 35.
- 98 - رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-193، المرجع السابق، ص 107.
- 99 - إيال، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 233.
- 100 - منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة، المرجع السابق، ص 225.
- 101 - إيال، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 248.
- 102 - بن يوسف، ملكية الدومين، المرجع السابق، ص 212.
- 103 - **Wahl Mourice**, L'Algérie, Typographie Paul Brodard, Coulommiers, 1882, p 293.
- 104 - محفوظ قداش، جيلالي صاري، صمود ومقاومات (1830-1962)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م، ص 174.
- 105 - إيال، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 241، 242.
- 106 - نفسه، ص 245، 246.
- 107107 - بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، دط، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص 107.
- 108 - سياسة الغدير: نظام عرف بالجزائر منذ العهد الروماني، يتم حفر الفسقية بغرض تجميع المياه في المناطق الجافة خلال موسم المطر. انظر: صالح عسول، اللاجئين الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة، أطروحة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2008-2009م، ص 22.
- 109 - بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 78.

- 110 - العشابة: أصحاب المواشي والأنعام الذين ينتقلون من منطقة إلى أخرى من أجل البحث عن الكلاء. أنظر: المرجع نفسه، ص 23.
- 111 - عسول، اللاجنون الجزائريون، المرجع السابق، ص ص 22-24.
- 112 - إيلا، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص ص 143، 144.
- 113 - أجيرون، الجزائريون المسلمون، ج2، المرجع السابق، ص ص 322، 323.
- 114 - **Charles Robert Ageron**, Politique Coloniale ou Maghreb, P.U.F, paris, 1972, p 57
- 115 - Ibid.
- 116 - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-183)، ط3، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص 34.
- 117 - طرشون، "سياسة نابليون العربية"، المرجع السابق، ص 7.
- 118 - عميراي، قضايا مختصرة، المرجع السابق، ص 40.
- 119 - عميراي حميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، دط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م، ص 21.
- 120 - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999م، ص ص 20، 21.
- 121 - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط2، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982م، ص 103.
- 122 - بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص 245.
- 123 - سعد الله، محاضرات، المرجع السابق، ص 103.
- 124 - عسول، اللاجنون الجزائريون، المرجع السابق، ص 25.
- 125 - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دط، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ص 126.
- 126 - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص ص 20، 21.
- 127 - المدني، هذه هي الجزائر، ص 126.
- 128 - عميراي، آثار السياسة الاستعمارية، ص 39.
- 129 - المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 486.
- 130 - **Farhat Abbas**, Autopsie d'une guerre l'aurore, editions Gamier, France, 1980, p 10.
- 131 - المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 486.
- 132 - نفسه، ص ص 388، 389.
- 133 - إيلا، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص ص 250، 251.
- 134 - صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس، ص 98.
- 135 - عسول، اللاجنون الجزائريون، المرجع السابق، ص ص 24، 25.
- 136 - رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية، المرجع السابق، ص 47.

- 137 - صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي على ضوء شرق البلاد (1848-1871)، دط، منشورات جامعية، الجزائر، 2005م، ص 222.
- 138 - احميدة، آثار السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 36.
- 139 - إيال، إقليم التطري، المرجع السابق، ص 199.
- 140 - فركوس، إدارة المكاتب، المرجع السابق، ص 222.
- 141 - إيال، إقليم التطري، المرجع السابق، ص 199.
- 142 - رواجنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية، المرجع السابق، ص 48.
- 143 - احميدة، آثار السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 37.
- 144 - المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 393.
- 145 - رواجنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية، المرجع السابق، ص ص 48، 49.
- 146 - شاقو، لمقدم، ملامح حول التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 284.
- 147 - نفسه، ص 281.
- 148 - رزاق، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 21.
- 149 - المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 392.
- 150 - رزاق، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص ص 13-16.
- 151 - شاقو، لمقدم، ملامح حول التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص ص 290-293.
- 152 - بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص 97.
- 153 - رزاق، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 14.
- 154 - شاقو، لمقدم، ملامح حول التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 288.
- 155 - عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، فرع التسيير جامعة الجزائر 3، 2002-2003م، ص 22.
- 156 - شاقو، لمقدم، ملامح حول التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 301.
- 157 - الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية (1867-1868)، تر: عمر المعراجي، دط، منشورات ANEP، الجزائر، 2008م، ص 288.
- 158 - Gouvernememt général de L'Algérie, état actul de L'Algérie 1862, Imprimerie impériale, paris, p 67.
- 159 - شاقو، لمقدم، ملامح حول التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 303.
- 160 - رواجنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية، المرجع السابق، ص 49.
- 161 - منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة، المرجع السابق، ص 227.

¹⁶² – Gouvernemet général de L’Algérie, Statistique général de L’Algérie. 1867–1872, Imprimerie national, paris, p 332.

¹⁶³ – Gouvernemet général de L’Algérie, Statistique général de L’Algérie. 1867–1872, Imprimerie national, paris, p 330.

¹⁶⁴ – الزيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 20.

¹⁶⁵ – حياة تابتي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929–1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة التاريخ، جامعة تلمسان، 2010–2011م، ص 204.

¹⁶⁶ – إيال، إقليم التيطري، المرجع السابق، ص 129.